

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والتضخم في مصر: دراسة مرجعية لأثار تحرير سعر الصرف
د. وائل شحاته عبد الحميد فودة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والتضخم في مصر: دراسة مرجعية لأثار تحرير سعر الصرف

دكتور / وائل شحاته عبد الحميد فودة

عضو هيئة تدريس بمعهد العبور العالى للإدارة والحاسبات

ونظم المعلومات والمدير التنفيذي لوحدة ضمان الجودة

<https://orcid.org/0009-0006-8618-4593>

wfoda@oi.edu.eg

المستخلص

هدفت الدراسة الراهنة إلى الكشف عن أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والتضخم في مصر من خلال دراسة مرجعية لأثار تحرير سعر الصرف، وأتبعَت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على ما تم نشره من بيانات عن واقع الاقتصاد المصري قبل وبعد تحرير سعر الصرف، وكشفت الدراسة عن أن مصر قبل تحرير سعر الصرف اعتمدت على سياسة سعر الصرف الثابت، مما أدى إلى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية وتفاقم السوق السوداء للعملة مما أدى لارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وضعف الاستثمار المحلي والأجنبي. وزيادة العجز التجاري وتدهور الإنتاج المحلي، وعلى الرغم من تحرير سعر الصرف سجلت معدلات التضخم ارتفاعاً كبيراً، مما أثر على القوة الشرائية للمواطنين ومن الإيجابيات تحسن الاستثمارات الأجنبية بينما تأثرت الشركات المحلية بارتفاع تكاليف المدخلات، كما تحسنت تنافسية الصادرات رغم استمرار العجز التجاري بسبب ارتفاع تكلفة الواردات. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها ضرورة دعم القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة لتقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة الدور التوعوي للمؤسسات التعليمية والدينية في بيان موضوع تحرير سعر الصرف وفوائده على الأجيال القادمة لضمان حالة الاضطراب حول القرارات الاقتصادية المصرية.

Abstract:

The current study aimed to reveal the impact of monetary policy on economic growth and inflation in Egypt through a reference study of the effects of the liberalization of the exchange rate, the study followed the descriptive approach, and relied on the published data on the reality of the Egyptian economy before and after the liberalization of the exchange rate, the study revealed that Egypt before the liberalization of the exchange rate relied on a fixed exchange rate policy, which led to the depletion of foreign reserves and the aggravation of the black market for currency, which led to high unemployment and inflation, and weak domestic and foreign investment. The trade deficit increased and domestic production deteriorated, and despite the liberalization of the exchange rate, inflation rates recorded a significant rise, which affected the strength On the positive side, foreign investments have improved, while local companies have been affected by rising input costs, and export competitiveness has improved, despite the continued trade deficit due to the high cost of imports. The study recommended a number of recommendations, the most important of which is the need to support productive sectors such as industry and agriculture to reduce dependence on imports and enhance competitiveness, and increase the awareness role of educational and religious

institutions in explaining the issue of exchange rate liberalization and benefits for future
.generations to ensure alignment around Egyptian economic decisions

Keywords: monetary policy, economic growth, inflation in Egypt, exchange rate

liberalization

مقدمة

شهد الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة تغييرات جوهرية نتيجة تطبيق سياسات اقتصادية واسعة النطاق، كان من أبرزها تعويم الجنيه المصري في نوفمبر 2016. يُعد هذا القرار جزءاً من استراتيجية أكبر لإصلاح الاقتصاد المصري، ويثار التساؤل حول مدى تأثير السياسة النقدية، باعتبارها أداة رئيسية في إدارة الاقتصاد الكلي، على معدلات النمو الاقتصادي والتضخم. يهدف هذا البحث إلى استعراض وتحليل الأدبيات السابقة المتعلقة بهذه العلاقة، مع التركيز على تجربة مصر.

أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من الدور الحيوي الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام، خاصة في الاقتصادات النامية مثل مصر. كما أن فهم آثار السياسة النقدية على الاقتصاد المصري خلال فترة ما بعد تحرير سعر الصرف (التعويم) يساهم في تقديم توصيات قد تساعد صانعي القرار على تحسين الأداء الاقتصادي.

أهداف البحث:

1. دراسة وتحليل تطور مفهوم السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، تحرير سعر الصرف
2. تحليل واقع السياسات النقدية والحالة الاقتصادية في مصر قبل تحرير سعر الصرف
3. رصد وتفسير التداعيات الاجتماعية والسياسات الحكومية بعد تحرير سعر الصرف.

منهجية البحث: يعتمد هذا البحث على مراجعة الأدبيات السابقة باستخدام منهجية تحليلية تهدف إلى استعراض نتائج الدراسات السابقة، مع التركيز على الأبحاث والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية مثل البنك المركزي المصري، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

إشكالية البحث

تتلخص المشكلة البحثية في ما واجه الاقتصاد المصري من تحديات منذ عام 2010 أدت إلى اتجاه الدولة نحو اتخاذ قرار تحرير سعر الصرف على أمل تحسن الوضع الاقتصادي وعلاج الفجوات الانكماشية التي ظهرت جلية خلال هذه الفترة وكذلك أملا في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، غير أن الأحوال الاقتصادية بعد قرار تحرير سعر الصرف أيضا واجهت صعوبات وتحديات أكبر أثرت بشكل مباشر على مستويات المعيشة، ومن هنا تأتي هذه الدراسة في سبيل الإجابة عن تساؤل رئيسي وهو هل أثرت السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والتضخم في مصر من خلال دراسة مرجعية لأثار تحرير سعر الصرف على الواقع الاقتصادي المصري ؟

التصور العام لخطة البحث

- المطلب التمهيدي
- أولاً: السياسة النقدية
- ثانياً: النمو الاقتصادي
- ثالثاً: تحرير سعر الصرف
- المبحث الأول: السياسات النقدية والحالة الاقتصادية في مصر قبل تحرير سعر الصرف
- المطلب الأول: السياسات النقدية في مصر قبل تحرير سعر الصرف (2011-2016)
- أولاً: أهم ملامح السياسات النقدية قبل تحرير سعر الصرف:
- ثانياً: التحديات التي واجهتها السياسة النقدية قبل التحرير
- المطلب الثاني: الحالة الاقتصادية قبل تحرير سعر الصرف (2011-2016)
- أولاً: ملامح الحالة الاقتصادية قبل تحرير سعر الصرف
- ثانياً: أسباب تفاقم الوضع الاقتصادي قبل تحرير سعر الصرف
- المبحث الثاني: الواقع الاقتصادي في مصر بعد تحرير سعر الصرف
- المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لتحرير سعر الصرف
- أولاً: تأثير تحرير سعر الصرف على معدلات التضخم
- ثانياً: أثر تحرير سعر الصرف على الاستثمار:
- ثالثاً: تأثير تحرير سعر الصرف على التجارة الخارجية
- رابعاً: دور القطاع المصرفي والمالي في استيعاب التغيرات
- المطلب الثاني: التداعيات الاجتماعية والسياسات الحكومية بعد تحرير سعر الصرف

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والتضخم في مصر: دراسة مرجعية لأثار تحرير سعر الصرف

د. وائل شحاته عبد الحميد فودة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

- أولاً: الآثار الاجتماعية لتحرير سعر الصرف
- ثانياً: استجابة الحكومة للتحديات الاقتصادية
- ثالثاً: دور المؤسسات الدولية في عملية الإصلاح الاقتصادي

الخاتمة

ملخص النتائج

التوصيات.

المطلب التمهيدي

تمهيد لموضوعات الدراسة

أولاً: السياسة النقدية

(1) مفهوم السياسة النقدية: تنوعت التعريفات الخاصة بالسياسة النقدية كما يلي عرضها:

- إحدى أدوات الاقتصاد الكلي التي تستخدمها الحكومات والبنوك المركزية لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، مثل استقرار الأسعار، تحفيز النمو الاقتصادي، زيادة معدلات التوظيف، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. البنك المركزي هو الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية في معظم الدول، ويستخدمها كوسيلة للتأثير على الاقتصاد من خلال التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة ().
- مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك المركزي بهدف التأثير على المعروض النقدي، أسعار الفائدة، ومستوى التضخم في الاقتصاد الوطني لتحقيق استقرار الأسعار، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة ().
- السياسة الاقتصادية الكلية التي يحددها البنك المركزي، والتي تشمل إدارة المعروض النقدي وأسعار الفائدة. تؤثر هذه السياسة على التضخم، والبطالة، والنمو الاقتصادي، وتهدف إلى استقرار العملة وضمان صحة الأسواق المالية ().
- الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على كمية النقود في الاقتصاد، مثل تحديد أسعار الفائدة، والعمليات المفتوحة للسوق، وأدوات السياسة النقدية الأخرى، بهدف التأثير على مستوى الطلب والعرض في الاقتصاد، وكذلك تحقيق الأهداف الاقتصادية مثل التضخم والنمو ().

وبعد الاطلاع على ما سبق عرضه من تعريفات يمكن التعقيب عليها فيما يلي:

- كل التعريفات تركز بشكل كبير على الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي مثل تحديد أسعار الفائدة، والعمليات المفتوحة للسوق، والضوابط الائتمانية. وهذا يعكس الأهمية الجوهرية لهذه الأدوات في تحقيق أهداف السياسة النقدية.
- تشمل الأهداف الاقتصادية التي تذكرها التعريفات، استقرار الأسعار، تحفيز النمو الاقتصادي، إدارة التضخم، وزيادة

التوظيف، مع التركيز على الاستقرار المالي كأحد الأهداف الأساسية. هذه الأهداف تعتبر أساسية في العديد من النماذج الاقتصادية الكلية.

- يتم التأكيد في التعريفات على أن البنك المركزي هو الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية، ما يعكس الدور المحوري لهذه المؤسسة في التأثير على الاقتصاد الكلي من خلال استخدام الأدوات النقدية.
- تشير بعض التعريفات إلى أن السياسة النقدية تؤثر على مستوى الطلب والعرض في الاقتصاد، وهو ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تعتبر أن البنك المركزي يمكنه التأثير على الاستهلاك والاستثمار عبر تعديل السيولة وأسعار الفائدة.

وإجمالاً نخلص من هذا أنها: تمثل مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على المعروض النقدي في الاقتصاد من خلال التحكم في أسعار الفائدة، وتوجيه السياسة الائتمانية، وتنظيم مستوى السيولة. بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في التضخم، تحفيز النمو الاقتصادي، تحسين مستوى التوظيف، وتعزيز الاستقرار المالي.

وعلى الرغم من شمولية هذه التعريفات إلا أنه يؤخذ عليها ما يلي:

- غياب التحديد الواضح للآليات: فعلى الرغم من أن التعريفات تتحدث عن استخدام أدوات مثل أسعار الفائدة والمعروض النقدي، إلا أنها لا تذكر بوضوح الآليات الدقيقة التي يتم من خلالها نقل هذه التغيرات في أسعار الفائدة أو المعروض النقدي إلى الاقتصاد الفعلي. قد يكون من المفيد توضيح كيفية تأثير هذه الأدوات على القطاعات المختلفة مثل القطاع العائلي، الشركات، والقطاعات المالية.
- التركيز على البنك المركزي فقط: يتم التركيز بشكل رئيسي على البنك المركزي باعتباره الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية. ولكن، السياسة النقدية في الواقع قد تتأثر أيضاً بسياسات أخرى مثل التعاون مع الحكومة في شكل سياسات مالية، مما يجعل الدور المشترك بين السياسات المالية والنقدية أمراً مهماً. لذلك، يمكن توسيع التعريفات لتشمل هذا التعاون.
- تأثير السياسة النقدية على الأسواق المالية: في بعض التعريفات، يتم التركيز بشكل أكبر على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي دون توضيح التأثير المحتمل للسياسة النقدية على الأسواق المالية بشكل محدد. على سبيل المثال، كيف يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على أسواق الأسهم والسندات؟ وكيف يمكن أن يتفاعل المستثمرون مع التغيرات في أسعار الفائدة؟
- التضخم والبطالة: رغم أن العديد من التعريفات تذكر التضخم والبطالة كأهداف رئيسية للسياسة النقدية، إلا أن التأثير المتبادل بينهما يتطلب تحليلاً أكثر تفصيلاً. وفقاً لنظرية فيليبس، يمكن أن توجد علاقة عكسية بين التضخم والبطالة

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والتضخم في مصر: دراسة مرجعية لأثار تحرير سعر الصرف د. وائل شحاته عبد الحميد فودة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

في بعض الحالات، حيث قد يؤدي خفض التضخم إلى زيادة البطالة والعكس بالعكس. لهذا السبب، قد يكون من المفيد توضيح هذا التفاعل في التعريفات بشكل أكثر تفصيلاً.

- عدم الإشارة إلى الأدوات البديلة في السياسة النقدية: لا تنطبق بعض التعريفات إلى الأدوات الحديثة أو البديلة التي يمكن أن يستخدمها البنك المركزي، مثل السياسة النقدية غير التقليدية (مثل التيسير الكمي أو أسعار الفائدة السلبية)، وهي أدوات أصبحت أكثر استخداماً في الفترة الأخيرة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008.
- التركيز على الاستقرار المالي بدلاً من النمو المستدام: بعض التعريفات تذكر الاستقرار المالي بشكل مكثف، في حين أن الهدف الأوسع للسياسة النقدية يجب أن يكون النمو المستدام، الذي يتجاوز تحقيق الاستقرار المؤقت. يجب أن يكون هناك تركيز على الأبعاد طويلة الأجل للاقتصاد، مثل الاستدامة البيئية والمالية.

(2) أهداف السياسة النقدية: تهدف السياسة النقدية لعدد من الأهداف منها:

- استقرار الأسعار: يعد استقرار الأسعار أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية، حيث يهدف البنك المركزي إلى تجنب التقلبات الحادة في معدل التضخم. يؤدي استقرار الأسعار إلى تعزيز ثقة المستهلكين والمستثمرين، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ()
- تحفيز النمو الاقتصادي: من خلال توفير ظروف مواتية للاستثمار والإنفاق، تسعى السياسة النقدية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحفيز النشاط الاقتصادي () .
- تحقيق التوظيف الكامل: تهدف السياسة النقدية إلى خفض معدلات البطالة من خلال تحفيز الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة. ()
- استقرار سعر الصرف: يهدف البنك المركزي إلى تحقيق استقرار سعر الصرف من خلال التأثير على التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، مما يساعد في تحسين التنافسية التجارية للبلاد () .
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: من خلال إدارة تدفق العملات الأجنبية وتوجيه السيولة، تهدف السياسة النقدية إلى تقليل العجز في ميزان المدفوعات () .

(3) أدوات السياسة النقدية

- أسعار الفائدة: يُعتبر تحديد أسعار الفائدة أداة أساسية للبنك المركزي فعندما يرغب البنك المركزي في تحفيز النمو الاقتصادي، فإنه يخفض أسعار الفائدة لتشجيع الاقتراض وزيادة الاستثمار والاستهلاك وبالمقابل، إذا كان الهدف هو تقليل التضخم، يتم رفع أسعار الفائدة للحد من الإنفاق الاستهلاكي وتقليل الطلب على القروض () .
- عمليات السوق المفتوحة (OMO): وتتضمن شراء وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة. وعندما يريد البنك المركزي زيادة عرض النقود، يقوم بشراء السندات من البنوك التجارية، مما يزيد من السيولة لديها ويشجع على

الإقراض أما عند الحاجة إلى تقليل عرض النقود، يتم بيع السندات للبنوك لسحب السيولة من النظام المالي ()

- نسبة الاحتياطي الإلزامي: ويشير إلى النسبة التي يُلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بها من ودائع العملاء كاحتياطي دون استخدامه في الإقراض، وإذا أراد البنك المركزي تقليل السيولة المتاحة في السوق، فإنه يزيد نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يقلل من قدرة البنوك على الإقراض، وعلى العكس، يؤدي تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي لزيادة السيولة المتاحة للإقراض وتحفيز الاقتصاد ()

4) أنواع السياسة النقدية

- السياسة النقدية التوسعية: تهدف إلى زيادة عرض النقود وخفض أسعار الفائدة لتحفيز الطلب الكلي. وتستخدم عادة في فترات الركود أو عندما يكون هناك نقص في النشاط الاقتصادي () .
- السياسة النقدية الانكماشية: وتهدف إلى تقليل عرض النقود ورفع أسعار الفائدة للحد من التضخم. وتستخدم في الفترات التي يعاني فيها الاقتصاد من ارتفاع مفرط في الأسعار أو فقاعة اقتصادية () .

ثانياً: النمو الاقتصادي:

1) مفهوم النمو الاقتصادي : تعددت التعريفات المتعلقة بالنمو الإقتصادي ونذكر منها:

- الزيادة المستدامة في إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد معين على مدى فترة زمنية طويلة. يُقاس النمو عادةً بمعدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الحقيقي، وهو الناتج المحلي الإجمالي المعدل وفقاً للتضخم () .
- وكما وصفه البنك الدولي عام 2023 هو الزيادة المستدامة في إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد على مدى فترة زمنية طويلة، ويُقاس عادةً باستخدام الناتج المحلي الإجمالي (GDP) () .
- الزيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات بمرور الوقت، نتيجة لزيادة عوامل الإنتاج مثل العمل، ورأس المال، والتكنولوجيا، والتنظيم. () .
- الزيادة في الإنتاج الكلي للسلع والخدمات في الاقتصاد، مما يعكس تحسن مستويات المعيشة والرفاهية الاجتماعية في الدولة. () .
- التحسن المستمر في القدرة الإنتاجية للاقتصاد، والذي يتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي واستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة. () .
- وفي دراسة (Mankiw, N. Gregory. (2020)): عُرِف بأنه التحسن المستمر في إنتاج السلع والخدمات مع مرور الوقت، ويعتمد بشكل أساسي على تحسن تقنيات الإنتاج وزيادة رأس المال البشري والمادي. يمكن أن يُقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. " .
- وذكرت دراسة (Piketty, Thomas. (2014)) (أنه في حين أن النمو الاقتصادي يعتبر مؤشراً لزيادة رفاهية

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والتضخم في مصر: دراسة مرجعية لأثار تحرير سعر الصرف د. وائل شحاته عبد الحميد فودة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

- السكان، فإنه يجب أن يتم فهمه في سياق التوزيع غير المتكافئ للثروة، حيث أن النمو قد يؤدي إلى زيادة الفجوات الاجتماعية ما لم يتم تطبيق سياسات لتوزيع الثروات بشكل أكثر عدلاً".
- ومما سبق عرضه من تعريفات يمكن الإشارة إلى أنه تعددت التعريفات المتعلقة بالنمو الاقتصادي على مر الزمن، وركزت معظمها على زيادة الإنتاج والتوسع في الأنشطة الاقتصادية بمرور الوقت. ومع ذلك، لا يمكن النظر إلى هذه التعريفات بمعزل عن السياقات الزمنية والتطورات الفكرية التي شهدتها مفاهيم الاقتصاد الكلي. ويلاحظ عليها ما يلي:
- الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر رئيسي: فغالبيتها تعريفات تركز على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كأداة قياس أساسية للنمو الاقتصادي، مثل التعريفات الواردة من (Mankiw 2020) و البنك الدولي (2023) و (Todaro & Smith 2020). ولا خلاف أن GDP يعتبر مؤشرًا مهمًا لأنه يعكس الحجم الكلي للنشاط الاقتصادي في الدولة، ومع ذلك، يُعتبر GDP مقياسًا قاصرًا لأنه لا يعكس الواقع الاجتماعي بشكل كامل، فعلى سبيل المثال، GDP لا يأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية مثل العدالة الاجتماعية أو التوزيع غير المتكافئ للثروات، بالإضافة إلى أنه لا يلتفت إلى الاستدامة البيئية، وهذا لأن النمو الاقتصادي في سياق ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي قد يكون مصحوبًا بتفاقم التفاوتات الاجتماعية أو تدهور في البيئة، كما أشار (Piketty 2014) و Barro (2004) & Sala-i-Martin في دراساتهم.
 - إغفال الأبعاد الاجتماعية والبيئية: رغم أن بعض التعريفات مثل تلك التي قدمتها الهيئة الاقتصادية الوطنية (2021) والمنظمة العربية للتنمية (2022) بدأت في إضافة تحسن مستويات المعيشة والرفاهية الاجتماعية كعوامل رئيسية في قياس النمو الاقتصادي، إلا أن معظم التعريفات تظل مقتصرة على الزيادة الكمية في السلع والخدمات. هذه التعريفات لا تُعنى بشكل كافٍ بمدى تأثير النمو على رفاهية السكان أو العدالة الاجتماعية. فعلى الرغم من أن الاقتصاد قد يحقق نموًا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا النمو قد يُترجم إلى مكاسب غير متوازنة بين الطبقات الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة الفجوات الاجتماعية، كما أشار (Piketty 2014).
 - النمو المستدام: قُدمت بعض التعريفات مثل تلك التي جاءت في دراسة (Mankiw 2020) مفاهيم أكثر تطورًا، إذ تناولت أهمية تحسين تقنيات الإنتاج والاستثمار في رأس المال البشري، معتبرة أن النمو الاقتصادي يجب أن يعتمد على هذه العوامل التقنية والبشرية. إلا أن هذه التعريفات تتجاهل الاستدامة البيئية، وهو عنصر أصبح بالغ الأهمية في عصرنا الراهن، وقد يؤدي النمو الاقتصادي التقليدي الذي يعول بشكل رئيسي على رأس المال البشري والمادي إلى استنفاد الموارد الطبيعية وتفاقم التلوث البيئي، مما يهدد استدامة النمو في المدى الطويل.
 - التحول نحو النمو الشامل: في السنوات الأخيرة، أظهرت بعض التعريفات تطورًا ملحوظًا في فهم النمو الاقتصادي الشامل، كما يظهر في تعريفات الهيئة الاقتصادية الوطنية والمنظمة العربية للتنمية. هذه التعريفات تأخذ في الحسبان

الرفاهية الاجتماعية والاستدامة باعتبارها جزءًا من النمو الاقتصادي. ومع ذلك، تظل هذه المفاهيم غير مكتملة ما لم يتم التركيز أيضًا على التوزيع العادل للثروات والفرص الاقتصادية، وهو ما يوضح جليًا أن تعريفات النمو بحاجة إلى إدماج مفاهيم العدالة الاجتماعية والتوزيع المتساوي للموارد بشكل أكبر.

• غياب تحليل الظواهر المرتبطة بالنمو غير المستدام: بينما تشير بعض التعريفات إلى أهمية التقنيات الحديثة والابتكار في دفع عجلة النمو، إلا أن هناك قلة من الدراسات التي تناقش الظواهر السلبية المرتبطة بالنمو غير المستدام، مثل الاحتكاكات الاقتصادية أو الآثار المدمرة للنمو السريع على البيئة. حيث أصبح النمو الاقتصادي في كثير من الأحيان يُعتبر ضارًا بيئيًا، مما يخلق تناقضًا بين تحقيق أهداف النمو الاقتصادي من جهة والحفاظ على الاستدامة البيئية من جهة أخرى.

وإجمالاً: فبناءً على التحليل النقدي للتعريفات المختلفة للنمو الاقتصادي، يمكن القول إن هناك تحولًا تدريجيًا نحو فهم أكثر شمولية للنمو. ففي الماضي، كانت زيادة الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي المعيار الوحيد لقياس النمو، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي، بدأ التركيز على الجوانب الاجتماعية والبيئية للنمو. ورغم ذلك، تظل العديد من التعريفات الحالية قاصرة في دمج العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية بشكل كافٍ. النمو الاقتصادي اليوم يجب أن يُفهم في سياق التوزيع العادل للثروات والحفاظ على البيئة لضمان استدامته في المدى البعيد.

(2) أهمية النمو الاقتصادي: تتلخص أهمية النمو الاقتصادي في العديد من النقاط منها:

- زيادة مستوى المعيشة: يتيح النمو الاقتصادي تحسين مستوى الدخل والرفاهية للأفراد. يوفر الموارد لتمويل الخدمات العامة مثل التعليم والصحة.
- توفير فرص العمل: يرتبط النمو الاقتصادي بزيادة الطلب على العمالة، مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة ().
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي: الاقتصادات التي تحقق نموًا مستدامًا غالبًا ما تكون أكثر استقرارًا من الناحية السياسية والاجتماعية ().
- زيادة الإيرادات الحكومية: مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، تزداد الإيرادات الضريبية التي يمكن استخدامها في تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة ().

(3) العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

- الاستثمار: يعد الاستثمار في رأس المال المادي والبشري أحد أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي ()
- التقدم التكنولوجي: يساهم الابتكار في تحسين الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية ().
- البنية التحتية: توفر البنية التحتية المتطورة بيئة مواتية للنشاط الاقتصادي ()
- السياسات الاقتصادية: تؤثر السياسات المالية والنقدية على بيئة الأعمال والاستثمار

4) أنواع النمو الاقتصادي: تنقسم أنواع النمو الاقتصادي إلى نوعين هما (الكمي والنوعي) وفيما يلي موجزا مختصرا عن كلا منهما:

- النمو الكمي: يُركز النمو الكمي على زيادة المدخلات الإنتاجية كوسيلة لرفع مستوى الإنتاج وتتلخص أهمية النمو الكمي في كونه مفيد للاقتصادات التي تعاني من نقص في الموارد المادية والبشرية. ولكنه قد يواجه قيودًا إذا لم يُرافقه تحسين في الإنتاجية أو الكفاءة، وعلى الرغم من أن التركيز على زيادة المدخلات قد يحقق نموًا سريعًا، إلا أن هذا النوع غالبًا ما يكون غير مستدام على المدى الطويل بسبب تناقص العوائد، حيث أن إضافة المزيد من المدخلات لا يؤدي دائمًا إلى زيادة متناسبة في الإنتاج. ويتفرع إلى: ().
- زيادة أعداد القوى العاملة: فعندما يزداد عدد العمال، يتمكن الاقتصاد من إنتاج المزيد من السلع والخدمات. ومع ذلك، يعتمد نجاح هذا النوع من النمو على توفر المهارات والقدرات التي يحتاجها السوق.
- الاستثمار في الأصول المادية: مثل الآلات والمباني والبنية التحتية يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. فمثلاً، بناء مصانع جديدة أو تحديث المعدات يعزز القدرة الإنتاجية.
- النمو النوعي: يُركز النمو النوعي على تحسين كفاءة استخدام الموارد من خلال الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار وتتلخص أهميته في كونه أكثر استدامة مقارنة بالنمو الكمي لأنه يُركز على رفع الإنتاجية بدلاً من الاعتماد فقط على زيادة المدخلات وعلى الرغم من فوائده، فإن تحقيق نمو نوعي يتطلب استثمارات كبيرة في البحث والتطوير والتعليم والتدريب، وهو ما قد يكون تحديًا لبعض الدول النامية. ويتفرع النمو النوعي لفرعين الأول هو كفاءة الموارد البشرية والثاني هو الابتكار التكنولوجي كما يلي: ()
- o الاستخدام المثل والكفؤ للموارد البشرية والمادية بطريقة أكثر إنتاجية وتحسين العمليات الإنتاجية أو تقليل الفاقد.
- o الابتكار التكنولوجي يُعد العمود الفقري للنمو النوعي. من خلال تبني تقنيات حديثة، يمكن للشركات تحقيق إنتاج أكبر بتكاليف أقل. مثال على ذلك هو استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين الإنتاجية.

الفرع الثالث: تحرير سعر الصرف:

- تحرير سعر الصرف هو عملية اقتصادية يتم فيها السماح لقيمة العملة بالتغير بناءً على قوى العرض والطلب في سوق العملات الأجنبية، دون تدخل مباشر من البنك المركزي" ().
- تحرير سعر الصرف يعني الانتقال من نظام سعر صرف ثابت إلى نظام سعر صرف مرن، يُحدد بناءً على ديناميكيات السوق" ()
- يشير تحرير سعر الصرف إلى إزالة التدخل الحكومي المباشر في تحديد سعر العملة، حيث يتم تحديدها بناءً على التفاعل الحر بين العرض والطلب في السوق" ().

- يشير تحرير سعر الصرف إلى عملية السماح لقيمة العملة بالتحديد بحرية من خلال قوى السوق، بما في ذلك العرض والطلب، مع تدخل ضئيل أو معدوم من البنك المركزي" ()
 - يشير تعويم العملة إلى إزالة الضوابط الحكومية على أسعار الصرف، مما يسمح للعملة بالتقلب بحرية استنادًا إلى ديناميكيات السوق والظروف الاقتصادية العالمية" ()
 - يتضمن تحرير سعر الصرف الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام مرن، حيث تُحدد قيمة العملة من خلال قوى السوق ()
 - يشمل تحرير أسعار الصرف إزالة الأنظمة الثابتة للسماح للعملة بالتكيف مع ديناميكيات السوق، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية ()
 - يُعتبر تحرير سعر الصرف عنصرًا أساسيًا في الإصلاحات الاقتصادية الكلية، حيث يُعزز الكفاءة في تخصيص الموارد والاستقرار الاقتصادي من خلال التعديلات المدفوعة بالسوق ()
 - تُعزز أنظمة تحرير أسعار الصرف المرونة الاقتصادية من خلال السماح للعملة بالاستجابة ديناميكيًا للتغيرات في التجارة العالمية وتدفقات رأس المال" ()
- وفي ضوء ما سبق عرضه من تعريفات متعددة لتحرير سعر الصرف يمكن تحليلها تحليلًا موضوعيًا كما يلي:
- على مستوى التقدم الزمني للتعريفات:
- المرحلة التقليدية (مندل وفليمينغ، 1963): ركزت التعريفات في هذه المرحلة على إزالة الأنظمة الثابتة وإتاحة التكيف مع ديناميكيات السوق. ركزت هذه المرحلة على معالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، مما يعكس فهمًا تقليديًا لتحرير سعر الصرف كمكون لإصلاحات اقتصادية.
 - المرحلة الحديثة (دورنبيش وفيشر، 1980): بدأت التعريفات بإدراك أعمق لدور تحرير سعر الصرف في تعزيز الكفاءة الاقتصادية والاستقرار. أُضيفت مفاهيم مثل تحسين تخصيص الموارد وتأثير السوق على استقرار الاقتصاد.
 - التعريفات المعاصرة (2020-2023): ركزت التعريفات الحديثة على دور قوى السوق (العرض والطلب) في تحديد قيمة العملة، مع الإشارة إلى تقليل أو إزالة التدخل الحكومي. التعريفات المعاصرة مثل تلك الخاصة بـ IMF و OECD والبنك الدولي أبرزت التأثيرات العالمية والتحديات الاقتصادية المتعلقة بتحرير سعر الصرف.
- على مستوى الاتفاق والتشابهات في التعريفات:
- أغلب التعريفات تتفق على أن تحرير سعر الصرف يعني السماح للعملة بالتقلب بحرية بناءً على قوى السوق.
 - يُنظر إلى إزالة التدخل الحكومي كشرط أساسي في كل التعريفات.
 - معظم التعريفات تُبرز التحول من نظام سعر صرف ثابت إلى نظام مرن.

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والتضخم في مصر: دراسة مرجعية لأثار تحرير سعر الصرف
د. وائل شحاته عبد الحميد فودة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

على مستوى الاختلافات بين التعريفات:

- بعض التعريفات، مثل تعريف مندل وفليمنج (1963) ودورنبش وفيشر (1980)، تركز على الأهداف الاقتصادية الأشمل (مثل معالجة الاختلالات وتحسين الكفاءة). بينما التعريفات الحديثة أكثر تحديداً حول دور السوق.
 - التعريفات المعاصرة مثل تعريف البنك الدولي (2022) وصندوق النقد الدولي (2023) تُبرز أهمية السياق العالمي، بينما التعريفات الأقدم تُركز أكثر على الأطر الوطنية.
 - تعريفات مثل تعريف صندوق النقد العربي (2021) تُركز على إزالة التدخل الحكومي، بينما تعريفات مثل OECD (2023) تُبرز الانتقال المؤسسي لنظام مرن.
- وعلى الرغم من الشمولية التي تناولت به التعريفات السابقة موضوع تحرير سعر الصرف إلا أنه يشوبها بعض الشوائب من وجهة نظر الباحث كما يلي:
- لم تذكر معظم التعريفات المخاطر المرتبطة بتحرير سعر الصرف، مثل التقلبات المفرطة التي قد تؤثر على الاستقرار الاقتصادي.
 - التعريفات ركزت بشكل رئيسي على الجوانب الاقتصادية ولم تتناول الأبعاد السياسية والاجتماعية التي قد تؤثر في تطبيق تحرير سعر الصرف.
 - تعريفات مثل تعريف (Piketty 2014) للنمو الاقتصادي تشير إلى عدم المساواة، لكن هذا الجانب مفقود في تعريفات تحرير سعر الصرف.
 - التعريفات القديمة تُقدم مفاهيم نظرية أكثر منها تطبيقية، بينما الحديثة تُحاول أن تكون أكثر ارتباطاً بالممارسات الفعلية.

وإجمالاً: فإن مفهوم تحرير سعر الصرف تطور من كونه مفهوماً بسيطاً يعبر عن إزالة التحكم الحكومي إلى كونه أداة معقدة تُستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية محلية ودولية، مع زيادة التركيز على الجوانب المؤسسية والاقتصادية العالمية. ومع ذلك، فإن بعض التعريفات تحتاج إلى تضمين تأثيرات الجوانب الاجتماعية والسياسية لضمان فهم أكثر شمولية.

أ. دوافع تحرير سعر الصرف (التعويم): يهدف تحرير سعر الصرف (التعويم) بوجه عام إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، وتحقيق استقرار اقتصادي على المدى الطويل وتقوم علمية تحرير سعر الصرف (التعويم) مدفوعة بعدد من الدوافع نذكر منها:

1. استعادة توازن سوق الصرف الأجنبي: تُعد السوق السوداء للعملات الأجنبية من أبرز المشكلات التي تدفع الدول إلى تبني تحرير سعر الصرف (التعويم). هذا ما حدث في إندونيسيا خلال الأزمة المالية الآسيوية في 1997، حيث أُجبرت البلاد على تحرير الروبية لاستعادة التوازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية بعد انهيار سعر

الصرف الرسمي ()

2. تحفيز الصادرات وزيادة القدرة التنافسية: يؤدي انخفاض قيمة العملة بعد تحرير سعر الصرف (التعويم) إلى جعل صادرات الدولة أرخص وأكثر تنافسية في الأسواق العالمية. على سبيل المثال، أدى تعويم الروبل الروسي في 2014 إلى تعزيز الصادرات الزراعية والصناعية بعد أن أصبحت المنتجات الروسية أكثر جذبًا للمستهلكين الدوليين ().
 3. تحقيق الاستقرار المالي والتكيف مع الأزمات الاقتصادية: تلجأ الدول أحيانًا إلى تحرير سعر الصرف (التعويم) كجزء من استراتيجيات التعافي من الأزمات. على سبيل المثال قررت الأرجنتين في 2002، إنهاء الربط بين البيزو والدولار الأمريكي بعد سنوات من الركود الاقتصادي، مما ساعد في تعزيز مرونة الاقتصاد وتخفيف الضغوط على الاحتياطيات الأجنبية ().
 4. تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي: تحرير سعر الصرف (التعويم) يجعل بيئة الاستثمار أكثر شفافية، حيث تقل المخاطر المرتبطة بسعر الصرف الثابت. على سبيل المثال، أدى تحرير سعر الصرف في البرازيل في 1999 إلى جذب استثمارات أجنبية مباشرة في قطاعات البنية التحتية والتعدين ().
 5. التكيف مع تغيرات السوق العالمية: في الاقتصاديات المفتوحة، قد يصبح تثبيت سعر الصرف غير مستدام عند مواجهة تغيرات في التجارة أو التدفقات الرأسمالية. تحرير سعر الصرف يسمح بتكيف العملة المحلية مع الظروف المتغيرة، كما حدث مع الكرونة السويدية بعد تحريرها في أوائل التسعينيات، مما ساعد الاقتصاد السويدي على التعافي من أزمة البنوك ().
 6. الامتثال لمتطلبات المؤسسات الدولية: في بعض الحالات، يكون تحرير سعر الصرف شرطًا للحصول على قروض أو مساعدات مالية من المؤسسات الدولية. مثال ذلك المكسيك في 1994 التي قامت بتحرير البيزو كجزء من برنامج إصلاحى أوسع بالتعاون مع صندوق النقد الدولي
- ب. أنواع تحرير سعر الصرف (التعويم): تتحدد عملية تحرير سعر الصرف في نوعين (التحرير الجزئي والتحرير الكلي) وذلك كما يلي:
1. التحرير الجزئي لسعر الصرف: في نظام التحرير الجزئي (Dirty Float أو Managed Float)، يُترك تحديد سعر الصرف لقوى السوق (العرض والطلب)، ولكن يتدخل البنك المركزي عند الحاجة للحفاظ على استقرار العملة أو تحقيق أهداف اقتصادية معينة، ومن أهم خصائصه تمتع البنك المركزي بحرية التدخل عند حدوث تقلبات كبيرة في أسعار الصرف، وأنه مناسب للدول التي تعاني من ضعف في احتياطيات النقد الأجنبي وترغب في تجنب التقلبات الحادة، ومن أهم إيجابيات هذا النوع أنه يساعد في تقليل التقلبات الحادة في سعر العملة، يتيح للدولة المرونة للتكيف مع تغيرات السوق العالمية، أما عن مشكلاته فنتلخص في أنه قد يؤدي إلى تشويه السوق نتيجة تدخلات غير ضرورية،

كما أنه يعتمد بدرجة عالية على كفاءة البنك المركزي في اتخاذ قرارات التدخل المناسبة. ()
2. التحرير الكلي لسعر الصرف: في نظام التحرير الكلي (Free Float)، تُترك قيمة العملة لتتحدد تمامًا من خلال قوى السوق دون أي تدخل من البنك المركزي. ومن أهم خصائصه أنه يعتمد على العرض والطلب في السوق المفتوحة، ولا يتدخل البنك المركزي إلا في حالات طارئة جدًا مثل الأزمات الاقتصادية الكبرى، وغالبًا ما يكون مناسبًا للاقتصادات المتقدمة التي تتمتع باحتياطيات نقدية كبيرة وأسواق مالية مستقرة. ومن أهم إيجابيات هذا النوع أنه يوفر شفافية أكبر للمستثمرين. ويعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية ويعزز الثقة الدولية في العملة. أما عن مشكلاته فتتلخص في أنه يؤدي إلى تقلبات حادة في قيمة العملة، مما قد يؤثر على الاقتصاد المحلي. ويزيد من تعرض الاقتصادات النامية للأزمات الخارجية. ()

المبحث الأول:

السياسات النقدية والحالة الاقتصادية في مصر قبل تحرير سعر الصرف
تمهيد وتقسيم:

شهدت مصر قبل تحرير سعر الصرف في عام 2016 تحديات اقتصادية كبيرة، حيث أثرت السياسات النقدية التي اعتمدها الحكومة والبنك المركزي بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية. يمكن تتبع الجذور الاقتصادية لهذه الفترة لفهم طبيعة التحديات التي واجهتها مصر آنذاك.
ولتناول هذا الموضوع يتفرع هذا المبحث إلى مطلبين الأول: السياسات النقدية في مصر قبل تحرير سعر الصرف (2011-2016) من خلال مناقشة أهم ملامح السياسات النقدية قبل تحرير سعر الصرف، والتحديات التي واجهتها السياسة النقدية قبل التحرير والمطلب الثاني يتناول الحالة الاقتصادية قبل تحرير سعر الصرف (2011-2016) من خلال مناقشة ملامح الحالة الاقتصادية قبل تحرير سعر الصرف وأسباب تفاقم الوضع الاقتصادي قبل تحرير سعر الصرف.

المطلب الأول: السياسات النقدية في مصر قبل تحرير سعر الصرف (2011-2016)

قبل تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016، اعتمدت مصر على نظام سعر الصرف الثابت، حيث كانت قيمة الجنيه المصري مُحددة مقابل الدولار الأمريكي. أدار البنك المركزي هذا النظام عبر سياسات نقدية تستهدف استقرار سعر العملة، لكن هذا التوجه واجه تحديات عديدة في ظل التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية.

الفرع الأول: أهم ملامح السياسات النقدية قبل تحرير سعر الصرف:

1. نظام سعر الصرف الثابت: حيث تم ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي بسعر ثابت، مع تدخل البنك المركزي بشكل دوري في سوق الصرف للحفاظ على هذا السعر، والهدف الرئيسي كان تقليل التقلبات في سوق العملات وحماية

الاقتصاد من آثار الصدمات الخارجية، لكن ذلك تسبب في اختلالات كبيرة.

2. تقييد السيولة النقدية: حيث اعتمد البنك المركزي على سياسات نقدية انكماشية للسيطرة على التضخم، وخلال الفترة بين 2011 و 2015، تم رفع أسعار الفائدة عدة مرات، مما حدّ من توافر السيولة في السوق المحلية، وهذه السياسة أثرت على معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.5% خلال تلك الفترة ().

3. دعم الجنيه المصري: حيث استخدم البنك المركزي احتياطات النقد الأجنبي لدعم الجنيه والحفاظ على سعر الصرف الثابت. وأدى هذا إلى تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي من حوالي 36 مليار دولار في عام 2010 إلى أقل من 15 مليار دولار بحلول عام 2015 ().

4. تراكم الديون: أدى تثبيت سعر الصرف إلى زيادة الاقتراض الخارجي والمحلي وزادت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 73% في 2011 إلى 94% في 2016 ().

الفرع الثاني: التحديات التي واجهتها السياسة النقدية قبل التحرير

1) تفاقم السوق السوداء للعملة: وذلك نتيجة عدم قدرة البنك المركزي على تلبية الطلب المتزايد على الدولار مما أدى إلى ظهور سوق سوداء، حيث تجاوز سعر الدولار فيها السعر الرسمي بنسبة 30%-40% في بعض الفترات، وهذه الظاهرة زادت من الضغوط التضخمية بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة ().

2) ضعف الإنتاج المحلي: حيث ركز الاقتصاد المصري بشكل كبير على الواردات، مما زاد من الاعتماد على النقد الأجنبي ونتيجة لذلك، تأثرت القطاعات المحلية مثل الصناعة والزراعة بسبب عدم توافر العملة الأجنبية لشراء المواد الخام ().

3) ارتفاع معدلات التضخم: رغم سياسات البنك المركزي، ارتفعت معدلات التضخم من 6.5% في عام 2010 إلى حوالي 10% في عام 2016، نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج واستيراد السلع الأساسية ().

4) ولقد أجريت عدة دراسات علمية لتحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسات النقدية في مصر خلال الفترة 2010-2014. من أبرز النتائج:

• أن السياسات النقدية المتبعة أثرت سلباً على مرونة الاقتصاد المصري، حيث أضعف الاعتماد الكبير على سعر الصرف الثابت القدرة التنافسية للصادرات المصرية. ()

1. أن نقص الاحتياطي الأجنبي في تلك الفترة جعل مصر عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية، ما زاد من الضغط على سعر الصرف الثابت. ((

2. تدخلات البنك المركزي لدعم الجنيه المصري أدت إلى تآكل الاحتياطات النقدية الأجنبية وارتفاع أسعار الفائدة

المحلية، مما أثر على معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي ()

3. السياسات النقدية في تلك الفترة كانت قصيرة النظر وأدت إلى تفاقم التضخم المستورد ().

4. التحرير التدريجي لسعر الصرف كان يمكن أن يقلل من تأثير الصدمات الخارجية ويحسن كفاءة تخصيص الموارد ()

المطلب الثاني: الحالة الاقتصادية قبل تحرير سعر الصرف (2011-2016)

قبل تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016، كانت الحالة الاقتصادية في مصر تعاني من عدة تحديات هيكلية أدت إلى تباطؤ اقتصادي ملحوظ، مما أثر على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الفرع الأول: ملامح الحالة الاقتصادية قبل تحرير سعر الصرف

(1) ارتفاع معدلات البطالة

شهدت معدلات البطالة في مصر ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه الفترة، حيث وصلت إلى 12.7% في عام 2011 وزادت إلى 12.8% في 2016 ().

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة في هذه الفترة

- التباطؤ الاقتصادي بعد ثورة 2011 وما صاحبها من عدم استقرار سياسي.
- تراجع معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، مما أثر على خلق فرص العمل.
- تضرر قطاع السياحة، أحد المصادر الرئيسية لتوظيف العمالة، بسبب الاضطرابات الأمنية.

ومن أهم النتائج المترتبة على ارتفاع معدلات البطالة في هذه الفترة

أدى ارتفاع البطالة إلى زيادة الأعباء الاجتماعية والاقتصادية، حيث تزايدت معدلات الفقر ووصلت إلى 27.8% في عام 2015 ()

(2) زيادة معدلات التضخم

على الرغم من السياسات النقدية الانكماشية، استمرت معدلات التضخم في الارتفاع، حيث زادت من 6.5% في 2010 إلى 10.3% في 2016 ()

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة معدلات التضخم:

- الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية احتياجات السوق المحلية، مما زاد من تأثير تقلبات أسعار السلع العالمية.
- التراجع في الإنتاج المحلي نتيجة ضعف البنية التحتية والصناعات التحويلية.
- وجود سوق سوداء للعملة أدت إلى زيادة أسعار السلع المستوردة.
- ومن أهم النتائج التي تترتب على زيادة معدلات التضخم

ارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات ألقى بثقله على الفئات محدودة الدخل، مما زاد من معدلات الفقر والتفاوت

الاجتماعي.

(3) ضعف الاستثمار

تأثرت بيئة الاستثمار بشكل سلبي خلال هذه الفترة، حيث انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حوالي 6.9 مليار

دولار في عام 2016 مقارنة بـ 13.2 مليار دولار في 2008 ()

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف الاستثمار خلال هذه الفترة:

o عدم الاستقرار السياسي والأمني بعد ثورة 2011.

o السياسات النقدية الانكماشية التي رفعت من تكلفة الاقتراض.

o نقص العملة الأجنبية، مما أعاق استيراد المواد الخام اللازمة للصناعات.

ومن أهم النتائج التي ترتبت على ضعف الاستثمار

أدى ضعف الاستثمار إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، حيث بلغ متوسط معدل النمو 2.5% خلال الفترة من 2011

إلى 2016. ()

الفرع الثاني: أسباب تفاقم الوضع الاقتصادي قبل تحرير سعر الصرف

1. انخفاض احتياطي النقد الأجنبي من 36 مليار دولار في عام 2010 إلى أقل من 15 مليار دولار بحلول عام 2016،

وأظهر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي أن هذا الانخفاض الحاد كان نتيجة استخدام الاحتياطي لدعم سعر

الصرف الثابت ولتغطية العجز في ميزان المدفوعات. أدى هذا التراجع إلى نقص العملة الأجنبية، مما أعاق عمليات

الاستيراد الأساسية وأسهم في تنامي السوق السوداء للعملة، حيث تجاوز سعر الدولار في السوق غير الرسمية السعر

الرسمي بنسبة كبيرة. ()

2. ارتفع عجز الموازنة العامة إلى حوالي 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 (وزارة المالية المصرية،

2016). وأرجعت دراسة أجرتها وزارة المالية المصرية (2016) هذا الارتفاع إلى زيادة الإنفاق الحكومي غير المنتج،

خاصة في دعم الطاقة والرواتب الحكومية، مقابل ضعف نمو الإيرادات الضريبية وغير الضريبية. وأكدت دراسة

لـ"مركز السياسات الاقتصادية في الشرق الأوسط" أن العجز المتزايد أسهم في تراكم الدين العام، مما أضعف ثقة

المستثمرين وأدى إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض الحكومي. ()

جلال عبد الخالق (2017). أزمة العملة في مصر: الجذور والآثار. مجلة الدراسات الاقتصادية.

محمد العريان (2016). تحديات عجز الموازنة في مصر. مركز سياسات الاقتصاد في الشرق الأوسط

3. انخفضت إيرادات السياحة بشكل كبير إلى 3.4 مليار دولار في عام 2016 مقارنة بـ 12.5 مليار دولار في عام

2010. وبيّنت دراسة أجرتها منظمة السياحة العالمية (UNWTO, 2016) أن التراجع كان نتيجة الاضطرابات

السياسية والأمنية التي أعقبت ثورة يناير 2011، فضلاً عن حوادث مثل سقوط الطائرة الروسية في سيناء عام 2015، مما أثر بشدة على ثقة السياح الدوليين ().

4. تراجعت عائدات قناة السويس إلى 5.1 مليار دولار في عام 2016 مقارنة بـ 5.4 مليار دولار في 2015 (Suez Canal Authority, 2016). وأوضحت دراسة لـ "المعهد الدولي لدراسات النقل البحري" (IIMS, 2016) أن هذا الانخفاض كان نتيجة لتباطؤ حركة التجارة العالمية، خاصة بين آسيا وأوروبا، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط الذي شجّع السفن على اتخاذ مسارات أطول وأقل تكلفة.

ومن أهم مزايا هذه المرحلة ما يلي:

1. ساهم نظام سعر الصرف الثابت في تقليل التقلبات على المدى القصير.

2. ركزت السياسات النقدية الانكماشية على الحد من التضخم، لكن النجاح كان محدوداً. بسبب العوامل الخارجية.

3. رغم التحديات، كانت هناك محاولات لتعزيز الصناعات التحويلية والزراعة.

ومن أهم مشكلاتها:

1. أدى دعم الجنيه إلى انخفاض حاد في احتياطات النقد الأجنبي، مما قيد قدرة مصر على التعامل مع الأزمات الاقتصادية.

2. تزايدت معدلات الاقتراض لتغطية عجز الموازنة ودعم سعر الصرف، مما زاد من أعباء الاقتصاد.

3. حدّ نظام سعر الصرف الثابت من مرونة السياسة النقدية في مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

4. عدم استدامة نظام سعر الصرف الثابت: أدى التثبيت إلى استنزاف الاحتياطي الأجنبي وخلق اختلالات كبيرة في سوق العملة.

5. ضعف الثقة في الاقتصاد: أثرت التحديات السياسية والاقتصادية على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

6. تفاقم الفجوة بين العرض والطلب: تراجع الإنتاج المحلي في ظل زيادة الطلب على السلع المستوردة.

ومن الدروس المستفادة من هذه المرحلة

1. أهمية تحرير سعر الصرف: أثبتت التجربة أن نظام سعر الصرف الثابت غير مستدام في ظل الاختلالات الهيكلية والاعتماد الكبير على الواردات.

2. تعزيز الإنتاج المحلي: للحد من الاعتماد على النقد الأجنبي، يجب توجيه الجهود لتعزيز القطاعات الإنتاجية.

3. الاستفادة من الاحتياطي الأجنبي بفعالية: يجب استخدام الاحتياطي الأجنبي لدعم استثمارات طويلة الأجل بدلاً من إنفاقه على دعم العملة.

4. أثبتت التجربة أهمية السماح بسعر صرف مرن لتحسين كفاءة تخصيص الموارد.

5. الاستثمار في الصناعة والزراعة يعد ضرورة لتقليل الاعتماد على الواردات.

6. تحسين المناخ السياسي والأمني لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

المبحث الثاني:

الواقع الاقتصادي في مصر بعد تحرير سعر الصرف

تمهيد وتقسيم:

اتخذت مصر قرارها الاقتصادي والسياسي نحو تحرير سعر الصرف مدفوعة بعدد من الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والدولية بهدف بناء اقتصاد قوى يتيح فرص عمل أكبر ويحد من ظواهر التضخم والبطالة وفى هذا المبحث يتم مناقشة الواقع الاقتصادي في مصر بعد تحرير سعر الصرف في مطلبين الأول هو الآثار الاقتصادية لعملية تحرير سعر الصرف من خلال مناقشة تأثير تحرير سعر الصرف على معدلات التضخم، وأثره على الاستثمار وعلى التجارة الخارجية والمطلب الثاني النداعيات الاجتماعية والسياسات الحكومية بعد تحرير سعر الصرف من خلال مناقشة الآثار الاجتماعية لتحرير سعر الصرف و استجابة الحكومة للتحديات الاقتصادية و دور المؤسسات الدولية في عملية الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لتحرير سعر الصرف

أولاً: تأثير تحرير سعر الصرف على معدلات التضخم

أدى تحرير سعر الصرف في مصر إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم، حيث زادت أسعار السلع والخدمات بشكل ملحوظ نتيجة لانخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، وفقاً لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2017)، بلغ معدل التضخم السنوي ذروته في عام 2017 مسجلاً 29.5%، مما أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للمواطنين. خلال الفترة ما بين 2016 و 2018، شهدت أسعار السلع الغذائية الأساسية زيادات تتراوح بين 40% و 60%، كما ارتفعت تكاليف النقل بنسبة 50% تقريباً، وفقاً لتقرير البنك الدولي عام 2018

وقد أظهرت دراسة أجراها خالد (2018) أن تحرير العملة تسبب في زيادة أسعار الواردات، وخاصة السلع الأساسية مثل الغذاء والطاقة، مما أدى إلى تضخم مستورد أثر بشكل خاص على الفئات ذات الدخل المنخفض. ()

كما أظهرت دراسة (على ومحمد 2022) أن تأثير التضخم كان أكثر حدة في المناطق الريفية، حيث يعتمد السكان بشكل أكبر على السلع الأساسية المستوردة. علاوة على ذلك، كان للقطاع الصحي نصيب من التأثيرات، حيث ارتفعت أسعار الأدوية والمستلزمات الطبية بنسبة 35. % ()

ثانياً: أثر تحرير سعر الصرف على الاستثمار:

كان لتحرير سعر الصرف مزدوج على الاستثمار. فمن ناحية، ساهمت السياسة في جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والتضخم في مصر: دراسة مرجعية لأثار تحرير سعر الصرف د. وائل شحاته عبد الحميد فودة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

التنافسية الناتجة عن انخفاض قيمة الجنيه (World Bank, 2017). () وعلى سبيل المثال، شهد قطاع الطاقة استثمارات أجنبية كبيرة مثل مشروع تطوير حقل "ظهر" للغاز الطبيعي الذي تم تنفيذه بشراكة بين الحكومة المصرية وشركة "إيني" الإيطالية، حيث ساعد انخفاض الجنيه على تقليل التكلفة الاستثمارية بالعملة الأجنبية، ومن ناحية أخرى، واجه المستثمرون المحليون تحديات كبيرة بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات المستوردة. أظهرت دراسة (أحمد وآخرون، 2018) أن القطاعات كثيفة الاستيراد مثل الصناعة والبناء كانت الأكثر تأثرًا، حيث عانت شركات مثل "حديد عز" من ارتفاع تكاليف المواد الخام المستوردة، مما أدى إلى تقليل أرباحها بنسبة 20% خلال عام 2017. علاوة على ذلك، أثرت تقلبات أسعار الصرف على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التخطيط المالي بشكل مستدام. ()

ثالثًا: تأثير تحرير سعر الصرف على التجارة الخارجية

كان أيضا لتحرير سعر الصرف تأثيرات ملحوظة على التجارة الخارجية في مصر، فمن جانب الصادرات، ساهم انخفاض قيمة الجنيه في زيادة تنافسية السلع المصرية في الأسواق الدولية. على سبيل المثال، سجلت صادرات المنتجات الزراعية زيادة بنسبة 15% في عام 2017 مقارنة بالعام السابق، وفقًا لتقرير وزارة التجارة والصناعة (2018). كما شهدت صادرات قطاع المنسوجات والملابس نموًا بلغ 12% خلال الفترة ذاتها.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت تكلفة الواردات بشكل كبير نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية. وفقًا للبنك المركزي المصري (2018)، ارتفعت فاتورة واردات السلع الأساسية مثل الوقود والمواد الغذائية بنسبة 25% في العام الذي تلا تحرير سعر الصرف. هذا الارتفاع أدى إلى استمرار العجز التجاري رغم تحسن الصادرات. علاوة على ذلك، أظهرت دراسة أجرتها (UNCTAD 2019) أن اعتماد مصر الكبير على الواردات في قطاعات مثل التكنولوجيا والصناعة الثقيلة زاد من تعقيد التحديات الاقتصادية وأن تأثير تحرير سعر الصرف كان واضحًا على الميزان التجاري لمصر ()

كما أدى انخفاض قيمة الجنيه إلى تحفيز الصادرات نظرًا لانخفاض تكلفتها نسبيًا في الأسواق العالمية، بينما ارتفعت تكلفة الواردات بشكل ملحوظ ()

ومع ذلك، أظهرت بيانات وزارة التجارة والصناعة (2018) أن العجز التجاري استمر بسبب اعتماد مصر الكبير على الواردات، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والمواد الغذائية.

رابعًا: دور القطاع المصرفي والمالي في استيعاب التغيرات

واجه القطاع المصرفي تحديات كبيرة نتيجة لتحرير سعر الصرف، حيث أدى انخفاض قيمة الجنيه إلى تراجع احتياطات النقد الأجنبي بشكل حاد، مما أثر على قدرة البنوك على تلبية طلبات الاستيراد والتمويل (IMF, 2018). في محاولة لاستيعاب هذه التحديات، قام البنك المركزي المصري بتطبيق إجراءات منها رفع أسعار الفائدة بنسبة وصلت إلى 3%

في نوفمبر 2016، مما ساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى سوق السندات الحكومية. ()
وفقاً لتقرير البنك المركزي (2018)، تحسنت الاحتياطيات الأجنبية تدريجياً من 19 مليار دولار في عام 2016 إلى 44 مليار دولار في عام 2018، مدفوعة بتحسين إيرادات السياحة وتحويلات المصريين بالخارج. بالإضافة إلى ذلك، عملت البنوك المحلية على تقديم منتجات تمويل جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على التكيف مع الارتفاعات في تكاليف الاستيراد، مما دعم استمرار النشاط الاقتصادي في القطاعات الأكثر تأثراً. واجه القطاع المصرفي تحديات كبيرة نتيجة لتحرير سعر الصرف. تمثلت هذه التحديات في ارتفاع الديون الخارجية وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي في الفترة الأولى بعد التحرير () ومع ذلك، اتخذ البنك المركزي إجراءات لتعزيز الاستقرار النقدي، مثل رفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، ما أدى إلى تحسن تدريجي في المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الثاني: التداعيات الاجتماعية والسياسات الحكومية بعد تحرير سعر الصرف

أولاً: الآثار الاجتماعية لتحرير سعر الصرف:

أثر تحرير سعر الصرف بشكل كبير على الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث أدت الزيادة في الأسعار إلى تآكل القوة الشرائية، خاصة بين الفئات ذات الدخل المحدود.

وفي دراسة أجراها (هاني، 2019) كشفت أن حوالي 27.8% من السكان عاشوا تحت خط الفقر في 2017، بزيادة ملحوظة مقارنة بالأعوام السابقة. على سبيل المثال، انخفض استهلاك اللحوم والدواجن بين الأسر ذات الدخل المحدود بنسبة 30% في العام الأول بعد تحرير سعر الصرف، بينما اتجهت هذه الفئات إلى بدائل أرخص مثل البقوليات. () من جهة أخرى، أثرت هذه التغيرات على الفئات المتوسطة التي اضطرت إلى تقليص الإنفاق على الكماليات والسفر، كما انخفضت معدلات الادخار بين هذه الفئات بنسبة 20% ().

في الوقت نفسه، ارتفعت معدلات الاعتماد على برامج الدعم الاجتماعي الحكومية، مثل البطاقات التموينية، حيث أظهرت تقارير وزارة التضامن الاجتماعي (2018) زيادة عدد المستفيدين بنسبة 15% ().

ثانياً: استجابة الحكومة للتحديات الاقتصادية

استجابت الحكومة المصرية بمجموعة من الإجراءات الاجتماعية لتخفيف أثر تحرير سعر الصرف، مثل

• توسيع برامج الدعم النقدي المباشر مثل برنامج "تكافل وكرامة"، ووفقاً لتقرير وزارة التضامن الاجتماعي، استفاد من البرنامج أكثر من 3.6 مليون أسرة بحلول عام 2019، مما ساهم في توفير دعم مالي مباشر للفئات الأكثر احتياجاً. ()

• قدمت الحكومة دعماً إضافياً على البطاقات التموينية، حيث زادت قيمة الدعم الشهري للفرد من 21 جنيهاً في 2016 إلى 50 جنيهاً في 2018. ومع ذلك، أظهرت بعض الدراسات أن كفاءة توزيع الدعم تعاني من تحديات، مثل عدم

وصول الدعم بشكل كامل إلى الفئات المستهدفة، حيث أن 15% من المستفيدين كانوا من فئات غير مؤهلة.

- زادت الحكومة الحد الأدنى للأجور من 1200 جنيه إلى 2000 جنيه في 2019 لتعويض ارتفاع تكاليف المعيشة. ورغم هذه الجهود، يشير تقرير البنك الدولي (2020) إلى أن تحسين كفاءة برامج الدعم واستهدافها الدقيق ما زال ضرورياً لتعظيم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه السياسات.

الفرع الثالث: دور المؤسسات الدولية في عملية الإصلاح الاقتصادي

تحرير سعر الصرف كان جزءاً من برنامج إصلاح اقتصادي شامل تم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. ووفقاً لتقرير (IMF) (2018)، فإن قرض الصندوق بقيمة 12 مليار دولار كان مشروطاً بتنفيذ إصلاحات هيكلية شملت تحرير العملة وخفض دعم الطاقة. وقد أشار الصندوق في تصريحاته إلى أن هذه الإصلاحات ساهمت في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل تعزيز احتياطات النقد الأجنبي التي وصلت إلى مستويات قياسية بعد الإصلاح ومع ذلك، أكد الصندوق في تقارير لاحقة على وجود تحديات تتعلق بتخفيف الآثار الاجتماعية للإصلاحات، مشيراً إلى أهمية تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين استهداف برامج الدعم. وعلى سبيل المثال، أشاد الصندوق ببرنامج "تكافل وكرامة"، لكنه دعا إلى مزيد من الاستثمار في البنية التحتية والتعليم لتعزيز النمو الشامل. ()

الخاتمة

شهد الاقتصاد المصري تحولات هيكلية كبيرة خلال العقد الأخير، حيث مرت البلاد بمرحلتين مفصليتين: ما قبل وما بعد تحرير سعر الصرف في 2016. في الفترة التي سبقت التحرير، اعتمدت مصر على نظام سعر الصرف الثابت، مما أدى إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد نتيجة السياسات النقدية الانكماشية وتراجع الاحتياطي النقدي. بعد تحرير سعر الصرف، واجه الاقتصاد المصري تحديات متعددة، منها ارتفاع معدلات التضخم وتأثيره على الاستثمار والتجارة الخارجية. ومع ذلك، بدأت بعض المؤشرات الاقتصادية في التحسن، مثل زيادة الاحتياطات الأجنبية وتحسن تنافسية الصادرات.

ملخص النتائج

1. قبل تحرير سعر الصرف:
 - 0 اعتمدت مصر على سياسة سعر الصرف الثابت، مما أدى إلى استنزاف الاحتياطات الأجنبية وتفاقم السوق السوداء للعملة.
 - 0 ارتفعت معدلات البطالة والتضخم، وضعف الاستثمار المحلي والأجنبي.
 - 0 تسبب ارتفاع الاعتماد على الواردات في زيادة العجز التجاري وتدهور الإنتاج المحلي.
- وهذا ما يتفق مع ما أكدته دراسات (البنك الدولي 2012) (Ahmed & Zaki, 2014) بأن السياسات النقدية قبل تحرير

سعر الصرف كانت قصيرة الأجل، مما أدى إلى تفاقم التضخم المستورد.

2. بعد تحرير سعر الصرف:

0 سجلت معدلات التضخم ارتفاعاً كبيراً، مما أثر على القوة الشرائية للمواطنين.

0 شهدت الاستثمارات الأجنبية تحسناً، بينما تأثرت الشركات المحلية بارتفاع تكاليف المدخلات.

0 تحسنت تنافسية الصادرات رغم استمرار العجز التجاري بسبب ارتفاع تكلفة الواردات.

0 اتخذ القطاع المصرفي إجراءات لتعزيز الاستقرار النقدي، مثل رفع أسعار الفائدة وتحسين الاحتياطي النقدي.

وهذا ما يتفق مع الدراسات (World Bank, 2017؛ CAPMAS, 2019) أن تحرير سعر الصرف زاد من تنافسية

الصادرات لكنه أثر على الاستثمار المحلي بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات، وأكدته دراسات (Zaki, 2019؛

Ministry of Social Solidarity, 2018) أن تحرير سعر الصرف أدى إلى تآكل القوة الشرائية وزيادة الاعتماد

على برامج الدعم الاجتماعي. تتطابق هذه النتائج مع البحث الذي أظهر تصاعد الفقر وزيادة أعداد المستفيدين من

برامج الدعم.

التوصيات:

بعد أن تناول البحث الحالي الجوانب المتعددة لقضية تحرير سعر الصرف وما سبقها وما تلاها من واقع اقتصادي في

مصر فإن الباحث يطرح عدد من التوصيات على النحو التالي:

0 دعم القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة لتقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز القدرة التنافسية.

0 تبني سياسات نقدية مرنة توازن بين استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي.

0 تطوير أنظمة استهداف الفئات المستحقة لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين.

0 توفير بيئة مستقرة سياسياً وأمنياً وتقديم حوافز استثمارية تنافسية لتشجيع المستثمرين.

0 زيادة الاعتماد على مصادر مستدامة مثل السياحة والصادرات الزراعية والتكنولوجية.

0 تحسين إدارة الدين العام والحد من الإنفاق غير المنتج لتقليل العجز المالي.

0 زيادة الدور التوعوي للمؤسسات التعليمية والدينية في بيان موضوع تحرير سعر الصرف وفوائده على الأجيال القادمة

لضمان حالة الاصطفاف حول القرارات الاقتصادية المصرية.

بهذه التوصيات، يمكن لمصر تعزيز استقرارها الاقتصادي واستدامة النمو في المستقبل، مع ضمان تحقيق توازن بين

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع:

المراجع العربية:

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والتضخم في مصر: دراسة مرجعية لأثار تحرير سعر الصرف
د. وائل شحاته عبد الحميد فودة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

1. الهيئة الاقتصادية الوطنية. مفاهيم ومؤشرات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني. 2021.
 2. الهيئة الاقتصادية الوطنية. السياسات النقدية. 2023.
 3. الهيئة العربية للتنمية الاقتصادية. تحرير سعر الصرف والتنمية الاقتصادية. القاهرة: الهيئة العربية للتنمية الاقتصادية. 2020.
 4. زكي، هاني. ديناميكيات الفقر في مصر بعد خفض قيمة العملة. 2019.
 5. محمد العريان. (2016). تحديات عجز الموازنة في مصر. مركز سياسات الاقتصاد في الشرق الأوسط. 2016.
- المقالات:

1. أحمد شريف، وآخرون. أزمة السوق السوداء وتأثيرها على الاقتصاد المصري. مجلة الدراسات الاقتصادية. 2015.
 2. خالد أحمد صالح، ومحمود عبد العزيز حسن، ويوسف إبراهيم علي.. أثر تمويل العجز على التضخم. المجلة العربية للدراسات الاقتصادية، 2014، 12(3)، 45-67.
 3. سامي إبراهيم يوسف. (2022). العوامل العالمية والتضخم في مصر. مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2022، 1(20)، 78-95.
 4. علي أحمد يوسف، ومحمد عبد الحميد حسان. الأزمات العالمية وتأثيرها على التضخم في مصر. المجلة المصرية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية. 2022.
 5. محمود عبد السلام، وسعيد أحمد. تحليل دور السياسة النقدية في استقرار الاقتصاد المصري. القاهرة: البنك المركزي المصري. 2013.
- التقارير:

1. البنك المركزي المصري. التقرير السنوي. القاهرة: البنك المركزي المصري. 2016.
2. البنك المركزي المصري. تقرير السياسة النقدية. القاهرة: البنك المركزي المصري. 2022.
3. صندوق النقد العربي. تحرير سعر الصرف وأثره على الاقتصاد الكلي. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. 2021.
4. صندوق النقد الدولي.. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: الانتعاش المتباين. 2021.
5. وزارة المالية المصرية. التقرير الاقتصادي والمالي. 2016.
6. تقرير وزارة التضامن الاجتماعي، مصر. 2018.

المراجع الأجنبية:

المراجع الأجنبية

الكتب:

1. Blanchard, O. Macroeconomics (7th ed.). Pearson.2017
2. Jones, C. I. Introduction to Economic Growth. W. W. Norton & Company.2013
3. Krugman, P., & Obstfeld, M. International Economics: Theory and Policy (10th ed.). Pearson.2018
4. Mankiw, N. Gregory. Principles of Economics (8th ed.). Cengage Learning.2020
5. Mishkin, Frederic S. The Economics of Money, Banking, and Financial Markets (12th ed.). Pearson.2019
6. Piketty, Thomas. Capital in the Twenty–First Century. Harvard University Press.2014
7. Stiglitz, J. E. Globalization and Its Discontents. W.W. Norton & Company.2003
8. Todaro, M. P., & Smith, S. C. Economic Development. Pearson.2020

المقالات:

1. Dornbusch, R., & Fischer, S. Exchange rates and macroeconomic policies. Journal of Political Economy1980., 88(6), 1161–1176
2. Jonung, L. The Swedish Model of Economic Recovery in the 1990s: A Case Study. European Commission.2009
3. Mundell, R., & Fleming, M. Capital mobility and stabilization policy under fixed and flexible exchange rates. Economic Journal,1963, 73(291), 235–246
4. Taylor, J. Modern exchange rate policies: A comprehensive analysis. Journal of Economic Perspectives.2019, 33(1), 65–84

التقارير:

1. Bank for International Settlements. Annual Economic Report.2020
2. International Monetary Fund (IMF). Egypt: Challenges and Prospects.2016
3. International Monetary Fund (IMF). Egypt: Staff Report on Economic Reform Program.2018
4. International Monetary Fund (IMF). World Economic Outlook.2021

5. OECD. Economic Policy Reforms: Going for Growth. OECD Publishing.2017
6. OECD. Report on Global Economic Prospects.2023
7. UNCTAD. World Investment Report: Egypt.2016
8. UNWTO. Tourism Highlights: The Impact of Political Instability on Egypt's Tourism Sector.2016
9. World Bank. Russian Economic Report: Recession and Growth.2016
10. World Bank. Global Economic Prospects.2021
11. World Bank. Egypt Economic Outlook.2017
12. World Bank. Economic Report.2022